

أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نمو قطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة 1980-2020.

The impact of the flow of foreign direct investment on the growth of the industrial sector in Algeria during the period 1980-2020.

فرحول ميلود¹.

¹ أستاذ محاضر "ب"، مخبر الصناعة، التطوير التنظيمي للمؤسسات والإبداع – جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، miloud.ferhoul@univ-dbk.m.dz

تاريخ النشر: 1.9.2022

تاريخ القبول: 17.5.2022

تاريخ الاستلام: 15.2.2022

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لتحليل وقياس أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نمو قطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)، هذا وقد استخدمت الدراسة منهجية قياسية حديثة من الاعتماد على نموذج الارتباط الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL بعدما أن اتضح أنه يمثل النموذج الأمثل لتقدير أثر مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات التفسيرية الأخرى على مؤشر نمو قطاع الصناعة خلال فترة الدراسة. هذا وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر نمو قطاع الصناعة في الجزائر خلال فترة الدراسة، غير أن هذه العلاقة عكسية تصف الأثر السلبي والنتائج أساسا عن غياب الجدوى لدى الحكومة الجزائرية في توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الصناعات خارج المحروقات والكفيلة بتنويع الاقتصاد المحلي من جهة، ولتعزيز القدرات الصناعية في القطاعات الأخرى من جهة أخرى.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، نمو قطاع الصناعة، نموذج ARDL.

تصنيف JEL: F43، L52، C32.

Abstract:

This study aims to analyze and measure the impact of the flow of foreign direct investment on the growth of the industrial sector in Algeria during the period (1980-2020). The study used a modern standard methodology based on the ARDL autocorrelation model, after it turned out that it represents the optimal model for estimating the impact of the foreign direct investment flow index and other explanatory indicators on the growth index of the industrial sector during the study period.

The study concluded that there is a long-term equilibrium relationship between the foreign direct investment flow index and the industrial sector growth index in Algeria during the study period. This will ensure the diversification of the local economy on the one hand, and the strengthening of industrial capabilities in other sectors on the other hand.

Keywords: Foreign direct investment 'FDI'; The Growth of The Industrial Sector; ARDL model.

Jel Classification Codes: F43, L52, C32.

المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الإيميل: miloud.ferhoul@univ-dbk.m.dz

1. مقدمة:

إنّ الانتشار الواسع لأبعاد العولمة الاقتصادية ومظاهر اقتصاد السوق ساهم في نمو حركية الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم، حيث تسعى غالب الدول إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية رغبة منها في التأثير على أدائها الاقتصادي خاصة وأن هذا النمط من الاستثمارات يرهن مدى فاعليته في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في مجال التصنيع، فضلا عن المساهمة في تمويل المشاريع وكذا رفع كفاءة رأس المال البشري من خلال ترقية المهارات والخبرات لديه، هذا وتولي الدول النامية بالغ الاهتمام لموضوع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لديها، ويظهر ذلك جليا من خلال جهودها الحثيثة لوضع البرامج والسياسات الاقتصادية التي تسهل نقل وتدفع رؤوس الأموال الأجنبية اتجاهها، حيث تؤكد غالب الإسهامات الفكرية والتي سبقتنا إلى تسليط الضوء على هذا الموضوع بأن أساس التنمية في شتى المجالات يكمن في مدى جاذبية تدفق الاستثمارات الأجنبية، والتي تعتبر أساس انتقال المعارف وتخزينها لدى القطاعات الإنتاجية، ولعل إسهامات الفكر النيوكلاسيكي (روبرت سولو 1956-1957)، وكذا نماذج النمو الحديثة (بول رومر 1986) و(روبرت لوكاس 1988) وحتى إسهامات (ستيغلتز 2008) تؤكد ذلك، حيث أجمعت هذه النظريات الفكرية في مجملها بأن التنمية أساسها التصنيع ولنمو الصناعة يجب توفر مرونة في انتقال المعارف بين القطاعات الإنتاجية والتي يعتبر مصدرها انتقال المزايا النسبية للجانب المعرفي وكذا عوامل الإنتاج التقليدية بين الدول.

والجزائر كغيرها من الدول النامية والتي كانت ولا تزال تسعى لفتح باب واسعة أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، ذلك أنها تدرك أهميتها في تحقيق التنمية، فبالرغم من محاولتها التنموية الأولى ضمن التسيير الذاتي للاقتصاد والتي دامت أكثر من ربع قرن بعد استقلالها لم تستطع تنمية قطاع الصناعة، حيث بقي بعيد عن النتائج المرغوبة والتي لا تعكس حجم المخصصات المالية التي أنفقت عليه طوال فترة التسيير الذاتي، إذ بقي الاقتصاد الجزائري يغلب عليه طابع التبعية المفرطة لقطاع المحروقات والذي جعل الجزائر تسجل أزمة مالية تحولت إلى أزمة اقتصادية خانقة بمجرد انخفاض أسعار البترول في سوق الطاقة الدولي، والتي رافقتها أزمة الدين الخارجي وحتى ارتفاعه معدلات الفائدة عليه، كلها أسباب دفعت بالحكومة لضرورة طلب يد المساعدة من المؤسسات الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي والتي أملت على الجزائر إصلاحات اقتصادية كان الغرض منها إعادة هيكلة

الاقتصاد من خلال إعادة النظر في عدة قضايا أهمها الانفتاح على العالم الخارجي، من خلال فتح الباب أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والذي كان من أولويات برامج التثبيت الاقتصادي خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، لتواصل الجزائر مساعيها اتجاه جذب هذا النوع من الاستثمارات حتى من خلال تجربتها التنموية الثانية مع مطلع الألفية الثالثة ضمن برامج إنعاش ودعم وتوطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة ما بين 2000-2014، هذا وبقيت المساعي متواصلة لتنمية قطاع الصناعة من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في إطار ما يعرف بنموذج النمو الاقتصادي الجديد سنة 2015 والذي من خلاله وضعت رؤية مستقبلية للجزائر 2030 والتي تدعم ترقية قطاع الصناعة من خلال تعزيز تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل.

انطلاقا مما سلف ذكره تبرز لنا معالم إشكالية دراستنا والتي يمكن بلورتها ضمن التساؤل الجوهري التالي:

ما هو أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نمو قطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة 1980-2020؟

- و عليه يمكن إرفاق إشكالية دراستنا بجملة ن التساؤلات الفرعية كما يلي:
- هل يسمح تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنمية قطاع الصناعة لدى الدول النامية؟
- كيف ساهمت عملية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية قطاع الصناعة في الجزائر؟
- هل توجد علاقة طويلة المدى بين مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو قطاع الصناعة في الجزائر؟
- ما طبيعة أثر مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات التفسيرية الأخرى على مؤشر نمو قطاع الصناعة في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

فرضيات الدراسة: في إطار التدرج السليم للإجابة على إشكالية دراستنا ومن أجل التوصل إلى حلول علمية للتساؤلات الفرعية المطروحة نسعى لاختبار صحة الفرضيات التالية:

- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر حيوي لنمو القطاع الصناعي لدى الدول النامية، إذ يمثل قوة دفع مهمة للاندماج في الاقتصاد العالمي من جهة وللتأثير على أداء القطاعات الإنتاجية من جهة ثانية.
- يساهم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل المعارف والتكنولوجيا للقطاعات الإنتاجية لاسيما تعلق الأمر بقطاع الصناعة، حيث يسمح بتأهيل رأس المال البشري والذي يمثل الميزة النسبية للاقتصاديات النامية في مجال الإبداع والابتكار لترقية أداء القطاع الصناعي في الجزائر .
- توجد علاقة طويلة المدى بين مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر نمو قطاع الصناعة في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- يوجد تأثير و دلالة إحصائية بين مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشر نمو قطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة ما بين 1980-2020.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقيّة قطاع الصناعة في الجزائر من خلال تنمية المعارف والتكنولوجيا لدى هذا القطاع الحساس، هذا وقد هدفت الدراسة أيضا إلى تحليل هذا الأثر خلال فترة جد مهمة مزجت بين التجربتين التنمويتين الأولى والثانية، فالأولى خلال تبني الجزائر لمنهج الاقتصاد المخطط (1980-1989) والثانية بداية من مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية والاتجاه لتبني سياسة اقتصاد السوق (1990-1999) حتى مع نهاية البرامج التنموية لما بعد الألفية الثالثة (2000-2020).

منهج الدراسة: من أجل بلوغ أهداف الدراسة حاولنا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهو الأسلوب الذي يمكننا من إعطاء وصف دقيق لكل المفاهيم الضمنية للدراسة من الناحية النظرية كما أنه يفتح أمامنا إمكانية تحليل النتائج التي توصلت إليها الدراسة، بالإضافة إلى استعمال المنهج الكمي القياسي لتبيان الأثر من خلال بناء نموذج من نماذج القياس الرياضي والمعروف بنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، والذي يوضح أثر صدمة مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشر نمو قطاع الصناعة في الجزائر، هذا وتمت معالجة البيانات الخاصة بالدراسة القياسية عن طريق برنامج Eviews 9.

2. قراءة نظرية لعلاقة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنمو قطاع الصناعة:

تسعى الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تعزيز مناخها الاستثماري رغبة منها لجذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذه الأخيرة والتي باتت تشكل حجر الزاوية لأي سياسة اقتصادية تهدف إلى تحقيق التنمية في بعدها المستدام، وقد يظهر ذلك جليا من خلال ما تقدمه هذه المشاريع الاستثمارية الأجنبية من كفاءة في استغلال الموارد عن طريق توظيف المعارف والتكنولوجيا بالإضافة إلى التمويلات المالية لبعض المشاريع التي تعاني من العسر المالي لدى البلد المضيف.

1.2. مفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تعبّر الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن عملية انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل الربح والاستقرار العنصرين الجاذبين لها في شتى الظروف، هذا ويعرفها صندوق النقد الدولي على أنها: " فئة من فئات الاستثمار عبر الحدود والذي يرتبط بمقيم في اقتصاد ما يتمتع بالسيطرة أو درجة عالية من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر " (الدولي، 2009، صفحة 100)، كما تعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بأنها: " تلك الاستثمارات التي تنطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصلحة دائمة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي المباشر أم الدولة المنشأ أو الدولة الأم) في منشأة مقيمة في اقتصاد دولة قاطبة للاستثمار (الدولة المضيفة) " (UNCTAD, 1999, p. 465)، وعليه يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يوضح عملية توظيف لرؤوس أموال خارجية أجنبية (غير وطنية

تابعة للدولة الأم) في وحدات رأسمالية ثابتة في دولة أخرى (الدولة المضيفة)، حيث يكون للمستثمر الأجنبي حق تسيير كل أصوله والرقابة عليها حسب القانون الساري ضمن الدولة المضيفة له، وحسب الاتفاق المبرم بين الدولتين في المجال الاقتصادي لاسيما تعلق الأمر بموضوع الاندماج الاقتصادي.

2.2. المقاربات النظرية التي فسرت العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو قطاع الصناعة:

تعددت واختلفت الإسهامات الفكرية التي أسالت الحبر في موضوع العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونمو قطاع الصناعة، ولعل ما يمكن التذكير به هو أن الصناعة والتصنيع كان ولا يزال أحد أهم القضايا التي تفسر عملية التنمية والنمو لدى الفكر الاقتصادي بداية من الإسهامات التقليدية الكلاسيكية وصولاً إلى النظريات الحديثة أو ما يسمى بنظريات النمو الداخلي، وفيما يلي سنحاول التعرض لكل تيار فكري على حدة.

1.2.2. إسهامات الفكر الكلاسيكي في تفسير العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو قطاع الصناعة:

تعتبر الإسهامات الفكرية 'لدافيد ريكاردو' إحدى أهم النظريات التي تؤكد على أهمية التخصص في إنتاج السلع التي تملك فيها الدول مزايا نسبية، وهذا وما يجعل انتقال عوامل الإنتاج ذي مرونة عالية، هذا ويرى 'ريكاردو' بأن التخصص له مكاسب ومزايا تعود على اقتصاد أي بلد يسري ضمن هذه الفكرة، فحسبه يمكن لأي بلد في ظل التخصص في التصنيع للسلع ذات المزايا النسبية أن يحصل على منتجات مصنعة من طرف أجنبي يملكون مزايا نسبية في صناعات أخرى وهو ما يفتح إمكانية أمام البلد الذي يستقبل الصناعات الأجنبية للحصول على منتجات تقع خارج منحنى قدراته الإنتاجية (Pravakar, Geethanjali, & Ranjan, 2014, p. 199)، حيث أن 'لدافيد ريكاردو' نظرة ثابتة اتجاه حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي من خلال طرح فكرة التخصص والمزايا النسبية، وهو بذلك قد لمح بأن التخصص إنما يقود إلى حتمية الحركية في تبادل المزايا الإنتاجية بين الدول.

2.2.2. إسهامات الفكر النيوكلاسيكي في تفسير العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشرة ونمو قطاع الصناعة:

فسرت الإسهامات الفكرية للتيار النيوكلاسيكي أن حدوث عملية النمو الاقتصادي في شتى قطاعاته يمكن أن تحدث على المدى البعيد من خلال نمو قوى العمالة والتقدم التكنولوجي، حيث يرى زعيم هذا التيار 'روبرت سولو' بأن للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في تحقيق نمو قطاع الإنتاج لاسيما تعلق الأمر بمهارات قطاع الصناعة، هذا وقد اعتبر بأن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر كإضافة لتراكم رأس المال في الاقتصاد المضيف، فهو يسهل إدماج مدخلات جديدة من السلع الوسطية في الصناعة، وبذلك فإنه كلما زاد حجم رأس المال المادي للفرد في البلد المضيف تزيد القدرة الإنتاجية لقطاع الصناعة، هذا ويشير 'روبرت سولو' بأن تراكم رأس المال التكنولوجي يمكن أن يزداد مع زيادة مرونة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذه الأخيرة التي تدعم تعبئة المدخرات المحلية من

جهة وذلك لتوظيفها في الاستثمارات الخلاقة للثروة من خلال مشاركة الأفكار الإبداعية والمقاولاتية مع المستثمرين الأجانب.

3.2.2. الإسهامات الفكرية الحديثة التي فسرت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو قطاع الصناعة:

واصلت نماذج النمو الداخلي من خلال إسهامات 'بول رومر' و'روبرت باروت' و'روبرت لوكاس' وغيرهم من المفكرين الأفكار التي تناولتها المدرسة النيوكلاسيكية، كما أنها دعمت فكرة الأثر الإيجابي لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نمو القطاعات الإنتاجية من خلال جعلها قادرة على بلوغ مستوى الأحجام المثلى للتحكم في التكاليف من جهة وللتقليد من الفجوة التكنولوجية من جهة ثانية، ولعل أفكار 'رومر' مع منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي (1986) رسخت فكرة تراكم رأس المال المعرفي من خلال فتح باب تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تعتبر أساس تكوين مخزون المعرفة لدي أي قطاع إنتاجي، هذا وقد طرح 'رومر' فكرة انتقال المعارف ومرونتها بين القطاعات الإنتاجية في مجال الصناعة من خلال تكوين قوى العمالة من خلال التأهيل والتدريب ضمن ما يسمى "بالتعلم عن طريق التمرن" وهو ما يكشف عن مدى أهمية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة المعارف والتكنولوجيا، واصل كل من 'بارو 1992'، 'هولبمان وغروسمان 1991'، 'روبرت لوكاس 1988' في هذا الطرح لتتبلور بذلك فرضية جد مهمة عرّج عليها 'ستيغلنز' سنة 2008 بعبارة (Attracting foreign direct investment is an engine for the growth of the industrial sector)، أي أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر محرك نمو قطاع الصناعة على الصعيد الدولي، بحيث يرى 'ستيغلنز' أن تخطي الأزمات المالية والقضاء على الكثير من الاختلالات الهيكلية لدى أي اقتصاد خاصة ظاهرة الركود التضخمي إنما يستدعي تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليه.

هذا وقد برزت أفكار أخرى تدعم الإسهامات الحديثة، حيث ترى دراسة كل من Liand and Luo بأن التأثير الذي يجلبه الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة على قطاع الصناعة يظهر ضمن قناتين أساسيتين، الأولى عبر الرابطة الأفقية والتي يمكن أن تحدث بين الصناعات المتشابهة عبر انتقال العمالة والمحاكاة والتعلم بالتمرن وعن طريق المنافسة، أما القناة الثانية فتتم عبر الرابطة العمودية (الدنيا والعليا) (Mahembe & Odhiambo, 2014, pp. 63-66) وهذا من خلال نقل التكنولوجيا الجديدة التي تساهم في تخفيض تكاليف المدخلات الإنتاجية لقطاع الصناعة، كما أنها تسمح بالعمل على دعم الجودة من خلال التأثير على أنماط التسيير وجعلها أكثر كفاءة، حيث أن تحليل أنماط التسيير لدى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حد ذاته يعتبر مكسبا للبلد المضيف.

3. تحليل واقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بقطاع الصناعة:

واصلت الجزائر مسارها التنموي ضمن التسيير الذاتي للاقتصاد من خلال تبنيها للمنهج الاشتراكي في تحقيق التنمية، وبالرغم من البرامج التنموية التي اعتمدتها لأكثر من ربع قرن إلا أنّ قطاع الصناعة والفلاحة والذين عوّلت عليهما الجزائر بقيا دون المستوى المطلوب، وقد يظهر ذلك من خلال ضعف مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم

يتعدى متوسط مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي نسبة 9.8% من الإجمالي (حسين، 2009، صفحة 62)، أما قطاع الصناعة والذي كان ممثلاً في نسيج مؤسساتي ضخم على المستوى الوطني يقوده القطاع العمومي فقد لم يتعدى متوسط مساهمته في الناتج باستثناء الصناعة النفطية نسبة 4.6% من الإجمالي وهذا غير منطقي لو نراجع حجم المخصصات المالية التي وجهت إلى هذين القطاعين طوال الفترة ما بين 1967-1989، هذه الظروف كشفت عن مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري من جهة ومدى تبعيته لقطاع المحروقات من جهة ثانية.

1.3. تحليل تطور حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر :

ظلّ الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر، وقد يظهر ذلك من خلال ما تبديه الحكومة من جهود اتجاه جذب أكبر حجم ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة وأنها انتهجت عدة برامج للإصلاح الاقتصادي مع مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم من الناحية القانونية والأمنية وحتى التنظيمية (شوقي، 2015، صفحة 251)، وفيما يلي سنحاول تحليل تطور حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال مرحلتين، المرحلة الأولى تخص فترة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ضمن حزمة برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي (1990-1999)، أما المرحلة الثانية تخص برامج دعم وإنعاش وتوطيد النمو الاقتصادي والتي جاءت ما بعد الألفية الثالثة (2000-2020).

الجدول 01: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1990-1999.

الوحدة: مليون دولار										السنوات
1999	1999	1999	1999	1999	1994	1999	1992	1991	1990	
9	8	7	6	5		3				ت
224	203	197	109	102	103.7	105	100.9	82.3	75.1	تدفق
					8		0	0	2	FDI
										الوارد
										إلى
										الجزائر

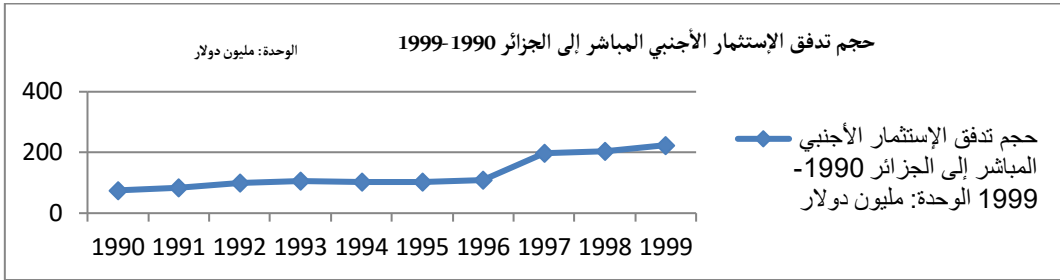
المصدر: من إعداد الباحث بالإطلاع على ما يلي:

- بلقاسم بن علل، مريم شعبي، (2021)، واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تجريبية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 02، ص 106.

- <https://unctad.org/SearchCenter/Pages/Results.aspx>.

الشكل 01: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة ما بين 1990-1999.

أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نمو قطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة 1980-2020.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01.

من خلال الجدول رقم 01 والشكل رقم 01 نلاحظ أن فترة عقد التسعينات من القرن الماضي عرفت تذبذبا من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا راجع لعدة اعتبارات من بينها الظروف الأمنية غير المستقرة التي كانت تمر بها البلاد في تلك الفترة فضلا عن التراجع الاقتصادي الذي عرفته الجزائر، والذي يرجع إلى تداعيات التسيير الموجه خلال الفترة ما بين 1962-1989، حيث بقي فيها حجم التدفق جد هامشي، ليرتكز فقط على مستوى الصناعة النفطية وبعض الخدمات التابعة للنقل البحري وغيرها والتي لم تتعدى قيمة 50 مليون دولار طوال الفترة ما بين 1971-1989، هذا ونلاحظ من خلال الشكل رقم 01 أن حجم التدفق عرف اتجاها إيجابيا طوال عقد التسعينات من القرن الماضي، والذي تزامن مع فترة الإصلاحات الأصولية والتي اتخذتها الحكومة الجزائرية بالتنسيق مع المنظمات الدولية في إطار برامج التثبيت الاقتصادي خلال الفترة 1990-1994، هذه الفترة والتي تميزت بتحسين ملحوظ في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة مع عقد الثمانينات، إلا أن الاستثمار توجه أغلبه إلى قطاع الصناعة النفطية على حساب الصناعات الأخرى، وما يؤكد ذلك المزايا الممنوحة للأجانب في سنة 1994 في إطار عقود إعادة التوازن الداخلي والخارجي والتي تمخضت عن قانون 1993 المعدل والمتمم بالأمر 03/01 سنة 2001، حيث ارتفع حجم التدفق من قيمة 75.12 مليون دولار سنة 1990 إلى 105 مليون دولار سنة 1993.

أما الفترة ما بين 1995-1999 فقد عرفت انتعاشا تجاه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والذي تراوحت قيمته بين 102 مليون دولار إلى 224 مليون دولار أمريكي، حيث تضاعفت نسبة التدفق في ظرف خمسة سنوات وهذا مؤشر لتعافي الاقتصاد الجزائري من بعض الاختلالات الاقتصادية والتي تتعلق بانخفاض قيمة الدين الخارجي نتيجة ازدهار استغلال الطاقة الأحفورية والتي ارتفعت أسعارها تدريجيا في سوق الطاقة الدولي ما ساهم في تقوية الوضع المالي للجزائر واستمرارها في طلب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لقطاع المحروقات، إلا أن الصناعات الأخرى لم تستفيد كثيرا في هذا السياق.

الجدول 02: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
تدفق FDI الوارد	2301	2746	2594	1662	1795	1081	882	634	1065	1196	438

السنوات	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
تدفق FDI الوارد إلى الجزائر	1190	1202	1251	398	122	587-	1507	1693	1499	2580

المصدر: من إعداد الباحث بالإطلاع على الموقعين التاليين:

- <https://unctad.org/SearchCenter/Pages/Results.aspx>.

- <http://www.andi.dz/index.php/ar/>

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 بأن حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر عرف ازدهارا متواصلا مع مطلع الألفية الثالثة، حيث بلغت قيمته سنة 2000 حوالي 438 مليون دولار وهو رقم جيد بالمقارنة مع السنوات السابقة، هذا واستمرت الزيادة ليبلغ حجم التدفق سنة 2001 ما قيمته 1196 مليون دولار، إذ ترجع هذه الزيادة إلى فعالية قانون الاستثمار لسنة 2001 والذي أعطى الكثير من الامتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب، فضلا عن جاذبية المناخ الاستثماري مع انطلاق برنامج دعم وإنعاش النمو الاقتصادي (PSRE 2000-2004)، لكن الملاحظ أن تركز هذه الاستثمارات الأجنبية أغلبها اتجاه مجال الصناعة النفطية وخدمات الإنشاء والبناء، والدليل على ذلك تراجع قيمة التدفق لسنة 2002 و 2003، حيث سجلت هذه الأخيرة قيمة 634 مليون دولار وهو مبلغ محتشم بالمقارنة مع سنة 2001، هذا ونلاحظ أيضا من خلال الجدول رقم 02 بأن الفترة ما بين 2005 -2009، عرفت ارتفاعا مستمرا في حجم التدفق، ليبلغ ذروته سنة 2009 بما قيمته 2746 مليون دولار، إلا أنه يعكس مدى تبعية تدفق الاستثمار الأجنبي لتعافي أسعار البترول في سوق الطاقة الدولي، حيث عرفت الأسعار ازدهارا غير مسبوق تعدت فيه عتبة 120 دولار للبرميل الواحد سنة 2009، الأمر الذي يؤكد تحسن الوضعية المالية للجزائر، بحيث سجلت فترة بحبوحة دفعاتها حتى للتخلي عن بعض الاستثمارات الأجنبية القادرة إحلال تبعية الاقتصاد لقطاع المحروقات، ولعل رفضها للتفاوض مع الشريك الألماني في مجال الطاقة المتجددة ضمن مشروع "ديزاريك" دليل على ذلك، حيث أن جل الاستثمار الأجنبي خلال هذه الفترة كان تابع لمجال الإنشاء والبناء من خلال تجسيد البنية التحتية التي تضمنها البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (PCSC 2005-2009)، وعلى الرغم أن قيمة هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت في تزايد حتى نهاية سنة 2009، إلا أنها انخفضت بفارق 445 مليون دولار سنة 2010، ولتواصل الانخفاض خلال سنة 2012 لتبلغ ما قيمته 1499 مليون دولار وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تداعيات أزمة الرهن العقاري الدولية والتي أثرت على حركية الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الدولي، هذا وقد سجلت الجزائر أزمة مالية ناتجة عن صدمة سلبية في أسعار النفط على الصعيد الدولي، خلال جوان 2014، وهو ما أثر على توقف الكثير من الاستثمارات الأجنبية على المستوى المحلي لتسجل الجزائر سنة 2015 قيمة سلبية من حيث التدفق بلغت -587 مليون دولار

وهي مؤشر عن عدم وجود اهتمامات للأجانب صوب التوجه للاستثمار في الصناعات الأخرى والتي تخدم تنويع الاقتصاد الجزائري.

أما الفترة ما بين 2016-2020 فقد شهد فيها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذب مستمر بحيث أخذ قيم ايجابية ولكنها كانت منخفضة خاصة خلال السنتين 2016 و2017، إذ بلغ حجم التدفق قيمة 122 مليون دولار و398 مليون دولار على التوالي، وهذا في إطار انتهاج الجزائر لما يسمى بنموذج النمو الاقتصادي الجديد NME، حيث برزت بعض الاستثمارات المختلطة محليا مع الأجانب في مجال الصناعة الميكانيكية لبعض العلامات التجارية الدولية، فضلا عن توطين بعض الاستثمارات في مجال الفلاحة والبناء، نلاحظ أيضا من خلال الجدول رقم 02 بأن حجم التدفق شرع في التراجع خلال السنتين 2019 و2020 وهذا بالدرجة الأولى راجع للأوضاع غير المستقرة التي عاشها الاقتصاد الجزائري نتيجة بعض التغييرات والظروف السياسية، بالإضافة إلى تفشي وباء كورونا COVID19، هذا الأخير والذي ساهم في انخفاض حركية الاستثمار دوليا وليس فقط اتجاه الجزائر، حيث انخفض حجم التدفق من قيمة 1251 مليون دولار لسنة 2018 إلى قيمة 1190 مليون دولار سنة 2020.

2.3. تحليل توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على أهم القطاعات الاقتصادية:

لم تتوانى الجزائر في الحرص على تحسين مناخها الاستثمار سعيًا منها لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر منذ مطلع الألفية الثالثة، إلا أنها لم تحرص على جدوى توزيع هذه الاستثمارات الواردة بين القطاعات الاقتصادية، من منطلق غياب نظرة استشرافية لتخطيط الاستثمار، والجدول التالي يوضح توزيع الاستثمار الأجنبي عبر القطاعات خلال الفترة (2000-2019).

الجدول 03: توزيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بالمليون دج	النسبة
الفلاحة	1457	2.52 %	1.361.967	2.36 %
البناء والري	11146	19.31 %	10.598.371	18.41 %
الصناعة	12230	21.18 %	36.398.512	63.25 %
المحروقاتية				
الصناعات الأخرى	5218	9.04 %	4.581.794	7.96 %
النقل	17355	30.06 %	967.243	1.68 %
الصحة	907	1.57 %	398.221	0.59 %
السياحة	1361	2.35 %	1.399.830	2.43 %
التجارة	145	0.25 %	12.378	0.02 %
الاتصالات	5	0.008 %	455.413	0.79 %
الخدمات	7892	13.67 %	1.369.056	2.37 %
المجموع	57716	100 %	57.542.785	100 %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع التالية:

- رفيق نزاري، هارون الطاهر، (2016)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، ص 508.

- الإطلاع على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار <http://www.andi.dz/index.php/ar/>

من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ بأن توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى الجزائر وخلال الفترة ما بين 2000-2019 بقي يتجه بكثافة نحو بعض القطاعات دون سواها، حيث نلاحظ أن قطاع الصناعة المحروقاتية حصل على نسبة ضمن إجمالي التدفقات بقيمة 12230 مشروع استحوذت على نسبة 63.25 % من إجمالي التدفقات المالية الأجنبية في إطار الاستثمار وهذا ما يؤكد مدى تبعية هذا النمط من الاستثمارات لقطاع المحروقات، أما قطاع الصناعة خارج المحروقات فلم يحصل إلا على 5218 مشروع خلال عقدين من الزمن (2000-2019) ولم تمثل هذه المشاريع إلا نسبة 7.96 % من إجمالي التدفقات المالية الأجنبية في الجزائر خلال نفس المدة، هذا ما يشير إلى أن الحكومة الجزائرية لم تضع الآليات اللازمة لتوجيه الاستثمار الأجنبي حسب احتياجات السوق المحلي من جهة، وحسب الإمكانيات النسبية التي تتميز بها القطاعات الإنتاجية من جهة أخرى، حتى قطاع الفلاحة بقي غير مستفيد من حجم التدفق الأجنبي للاستثمارات المباشرة بشكل كبير ، ففي ظرف عشرون سنة بلغت حجم المشاريع الأجنبية الموجهة إليه 1457 مشروع وقد تم 2.36 % من إجمالي التدفقات المالية الأجنبية وهو رقم يؤكد بأننا لم نستفيد كثيرا من تلك الاستثمارات في استغلال المزايا الإنتاجية المحلية.

4. قياس وتحليل أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية القطاع الصناعي في الجزائر:

يسعى هذا الشق المهم من الدراسة الإجابة على إشكالية دراستنا من الناحية التجريبية، حيث تم إجراء دراسة قياسية لتقدير أثر مؤشر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبعض المتغيرات التفسيرية الأخرى على مؤشر نمو قطاع الصناعة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

1.4. التعريف بمتغيرات الدراسة القياسية:

من خلال إطلاعنا المكثف على عدة دراسات سبقتنا لتحليل وقياس أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على قطاع الصناعة في الدول النامية استطعنا تحديد متغيرات الدراسة كما يلي:

1.1.4. المتغير التابع: القيمة المضافة لقطاع الصناعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي AVI (Added value to the industry sector)، وهي تمثل إجمالي ما يساهم به قطاع الصناعة في خلق الثروة محليا.

2.1.4. المتغيرات المستقلة: اعتمدنا على عدة متغيرات مستقلة ضمن نموذج دراستنا القياسية وكانت كما يلي:

أ- **مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر FDI (Foreign direct investment):** يعبر عنه بالاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ب- **مؤشر العمال في القطاع الصناعي WIS** (Workers in the industrial sector): يعبر عن هذا المؤشر بالعمال في القطاع الصناعي كنسبة من إجمالي المشتغلين في الجزائر، هذا وقد ركزنا على استخدام هذا المؤشر كمتغير تحكم من منطلق أنه من محددات الإنتاج التقليدية.

ج- **إجمالي تراكم رأس المال الثابت GFC** (Gross fixed capital accumulation): يعبر عن هذا المؤشر بإجمالي تراكم رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

د- **إجمالي الإنفاق الحكومي TGS** (Total government spending): يعبر عن هذا المؤشر بإجمالي الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يعتبر من بين أهم المؤشرات التفسيرية ضمن هذه الدراسة، نحاول من خلاله توضيح أثر الإنفاق الحكومي على نمو القطاع الصناعي وأدائه.

2.4. توصيف النموذج:

إنّ غالب الدراسات التجريبية التي سبقتنا لقياس أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو قطاع الصناعة اعتمدت على النماذج الرياضية اللوغاريتمية المتعددة، وعليه يمكن كتابة نموذج دراستنا كما يلي:

$$LAVI = C + \beta_1 LFDI + \beta_2 LWIS + \beta_3 LGFC + \beta_4 LTGS + \varepsilon_t$$

حيث يمثل C الحد الثابت، كما تمثل كل من β_1 و β_2 و β_3 و β_4 معاملات المتغيرات المستقلة في دراستنا، والتي تعبر عن مدى استجابة المتغير التابع AVI للتغيرات الحاصلة في المتغيرات التفسيرية في النموذج على التوالي، هذا ε_t ويمثل حد الخطأ.

3.4. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

بما أننا اعتمدنا على بيانات سلاسل زمنية سنوية لـ 42 مشاهدة، فإنه يتوجب علينا دراسة استقرارية هذه السلاسل من خلال الاعتماد على اختبار جذر الوحدة والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 04: نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

اختبار مع ثابت واتجاه				رتبة التكامل	متغيرات الدراسة
المستوى <i>Level</i>	الفروق الأولى <i>1st</i>	t_{cal}	t_{tab}		
1.100	-2.699	t_{cal}	-1.823	I(1)	LAVI
-1.951		t_{tab}	0.0139		
0.8217		Prob			
-2.639	/	t_{cal}		I(0)	LFDI
-1.981		t_{tab}			
0.0234		Prob			
1.547	-3.792	t_{cal}	-1.951	I(1)	LWIS
-1.951		t_{tab}	0.0082		
0.9675		Prob			
1.138	-3.546	t_{cal}	-1.951	I(1)	LGFC
-1.951		t_{tab}	0.0024		
0.9551		Prob			
-0.285	-4.272	t_{cal}	-1.951	I(1)	LTGS
-1.756		t_{tab}	0.0001		
0.6117		Prob			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 9 _ علما بأن مستوى معنوية 5% _

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم 04 وحسب فرضيات اختبار جذر الوحدة فإنّ السلسلة الزمنية الممثلة لمتغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر LFDI مستقرة في المستوى Level I(0)، بينما استقرت السلاسل الزمنية الأخرى والممثلة للمتغيرات التالية (LAVI، LGFC، LTGS) في الفروق الأولى (1st Différence) أي في المستوى I(1)، وعليه وبما أنّ السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الدرجة وبما أنها تباينت في الاستقرار بين المستوى I(0) والفروق الأولى I(1)، وبالرجوع إلى فرضية Pesarane and al فإنّ النموذج الأمثل لتقدير آثار الأجل القصير والأجل الطويل هو نموذج الارتباط الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

4.4. التقدير الأولي باستعمال نموذج ARDL:

يمكن توضيح نتائج التقدير الأولي باستعمال نموذج الارتباط الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في الجدول التالي من خلال الاعتماد على برنامج Eviews 09.

الجدول 05: نتائج التقدير الأولي باستعمال نموذج ARDL.

Test Equation:				
Dependent Variable: D(LAVI)				
Method: Least Squares				
Date: 22/12/21 Time: 20:21				
Sample: 1980 2020				
Included observations: 42				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0046	3.739999	0.147113	0.550201	D(LAVI(-1))
0.4251	-0.835440	0.147036	-0.122840	D(LFDI)
0.0134	-3.069438	0.131811	-0.404587	D(LFDI(-1))
0.0100	3.251154	0.135204	0.439570	D(LFDI(-2))
0.0001	6.841770	0.022316	0.152684	D(LWIS)
0.0116	-3.155693	0.063287	-0.199716	D(LWIS(-1))
0.1371	-1.632043	0.044970	-0.073393	D(LWIS(-2))
0.2397	1.258989	0.027728	0.034909	D(LWIS(-3))
0.8715	-0.165949	0.023077	-0.003830	D(LGFC)
0.1622	-1.522405	0.022732	-0.034607	D(LGFC(-1))
0.0083	-3.368747	0.016425	-0.055332	D(LGFC(-2))
0.0010	-4.764575	0.015449	-0.073607	D(LGFC(-3))
0.2498	1.229865	0.195293	0.024020	D(LTGS)
0.2637	1.192121	0.045863	0.054674	D(LTGS(-1))
0.2515	1.225480	0.031368	0.038441	D(LTGS(-2))
0.0043	3.781409	0.026236	0.099210	D(LTGS(-3))
0.0014	4.562309	0.274754	1.253600	C
0.0663	-2.089321	0.087652	-0.183132	LFDI(-1)
0.0006	5.209896	0.064476	0.335915	LWIS(-1)
0.1196	1.719586	0.025626	0.044066	LGFC(-1)
0.0917	-1.887763	0.047679	-0.090006	LTGS(-1)
0.0003	-5.623603	0.177916	-1.000527	LAVI(-1)
0.002940	Mean dependent var		0.981996	R-squared
0.016103	S.D. dependent var		0.979985	Adjusted R-squared
-7.793818	Akaike info criterion		0.002720	S.E. of regression
-8.776150	Schwarz criterion		6.66E-05	Sum squared resid
-6.462084	Hannan-Quinn criter.		158.3042	Log likelihood
3.112658	Durbin-Watson stat		23.37508	F-statistic
			0.000018	Prob(F-statistic)

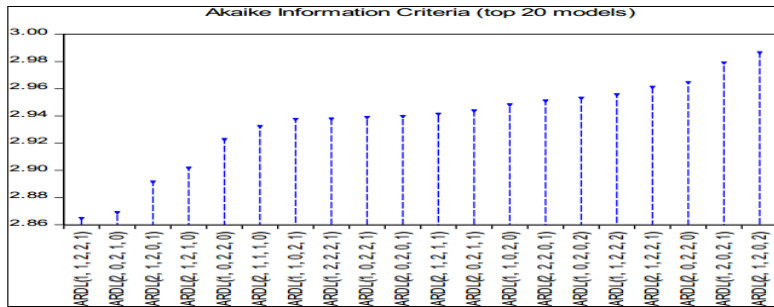
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 09.

من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن جميع المتغيرات معنوية عند مستوى 5%، كما نلاحظ أن معامل الارتباط قوي جدا بلغ حوالي 98%.

5.4. تحديد فترة الإبطاء المثلى لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM):

قبل تقدير النموذج المذكور، يجب علينا تحديد درجة الإبطاء المثلى بالنسبة لكل متغير في النموذج، وقد يكون ذلك بالاعتماد على المعايير المستخدمة لاختبار درجة التأخير المثلى والمتمثلة في كل من معيار Akaike (1973: AIC) ومعيار Schwarz (1978: SC) ومعيار Hannan-Quinn وغيرها، هذا وتوصلنا إلى أن درجة التأخير المثلى للنموذج هي ARDL(1.1.2.2.1)، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل 02: درجة التأخير المثلى للنموذج حسب معيار Akaike.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

6.4. اختبار جودة النموذج إحصائياً:

قبل اعتماد هذا النموذج في تقدير نتائج الأجل القصير والأجل الطويل يتوجب علينا الوقوف على جودته من الناحية الإحصائية وذلك من خلال اختبارات تشخيص البواقي، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 06: نتائج اختبارات تشخيص البواقي.

نوع الاختبار	فرضية العدم	إحصائيات الاختبار	القيمة الاحتمالية
JARQUE-BERA	البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.	$\chi^2 = 2.87$	$0.55 > 0.05$
Autorégressif Condition Heteroskedasticity	تجانس حد الخطأ (ثبات تباين الخطأ).	$\chi^2 = 1.391$	$0.287 > 0.05$
Ramsey reset Test	ملائمة صياغة النموذج.	F-Statistic = 0.178	$0.661 > 0.05$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

من خلال الجدول رقم 06 نلاحظ أن النموذج ذو جودة إحصائية عالية خاصة وأن اختبار J-B أكد أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً، كما أكد اختبار ARCH أن هناك تجانس في حد الخطأ، هذا وقد أسلف اختبار Ramsey rest Test عن وجود ملائمة في صياغة النموذج، كل هذه الاختبارات نتائجها تؤكد بأن النموذج المقدر ذو جودة إحصائية عالية.

7.4. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود Bounds Test:

تتيح لنا هذه المرحلة من القياس البحث عن أشعة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، هذا ويعتبر اختبار الحدود من أبرز الاختبارات المستخدمة في ذلك (Johansen & Søren, 1991, p. 1552)، والجدول التالي يبرز طبيعة العلاقة بين متغيرات التفسيرية في النموذج والمتغير التابع الممثل بنسبة نمو قطاع الصناعة في الجزائر.

الجدول 07: نتائج اختبار التكامل المشترك حسب اختبار الحدود Bound Test

ARDL Bounds Test			
Date: 22/12/21 Time: 20:21			
Sample: 1980 2020			
Included observations: 42			
Null Hypothesis: No long-run relationships exist			
	k	Value	Test Statistic
	4	9.98122	F-statistic
Critical Value Bounds			
	I1 Bound	I0 Bound	Significance
	3.82	2.29	10%
	4.21	2.89	5%
	4.73	3.63	2.5%
	5.11	3.21	1%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 9. - K هو عدد المتغيرات المستقلة في النموذج.

من خلال نتائج الجدول رقم 07 يتضح لنا بأن القيمة المحسوبة لـ F-Statistic والتي قدرت بـ: 09.981 هي أعلى من القيم الحرجة عند الحد الأدنى والحد الأعلى عند مستوى معنوية 1%، 2.5%، 5%، 10%، ومن هنا نستنتج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتمثل في نمو قطاع الصناعة في الجزائر والمتغيرات المفسر له في نموذج دراستنا القياسية.

8.4. تقدير نموذج EUCM-ARDL في الأجل القصير والطويل:

بعدما أن تأكدنا من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع في النموذج والمتغيرات المفسرة له من خلال النتائج التي أسفر عنها اختبار الحدود، سنمر بعدها إلى تقدير نموذج الأجل القصير والأجل الطويل بواسطة نموذج ARDL، سنحاول بداية إظهار نتائج الأجل القصير كما يلي:

الجدول 08: نتائج تقدير نموذج EUCM-ARDL في الأجل القصير.

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: LAVI				
Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 2, 1)				
Date: 22/12/21 Time: 20:23				
Sample: 1980 2020				
Included observations: 42				
Cointegrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0046	3.739999	0.147113	0.550201	D(LAVI(-1))
0.4251	-0.835440	0.147036	-0.122840	D(LFDI)
0.0003	-5.692353	0.148297	-0.844157	D(LFDI(-1))
0.0100	3.251154	0.135204	0.439570	D(LFDI(-2))
0.0001	6.841770	0.022316	0.152684	D(LWS)
0.0066	-3.509909	0.035990	-0.126323	D(LWS(-1))
0.0187	-2.863625	0.037820	-0.108302	D(LWS(-2))
0.2397	1.258989	0.027728	0.034909	D(LWS(-3))
0.8719	-0.165949	0.023077	-0.003830	D(LGFC)
0.3657	0.952598	0.021756	0.020725	D(LGFC(-1))
0.3543	0.976472	0.018715	0.018275	D(LGFC(-2))
0.0010	-4.764575	0.015449	-0.073607	D(LGFC(-3))
0.2499	1.229985	0.019529	0.024020	D(LTGS)
0.6237	0.508017	0.031953	0.016233	D(LTGS(-1))
0.0529	-2.227534	0.027281	-0.060769	D(LTGS(-2))
0.0043	3.781409	0.026236	0.099210	D(LTGS(-3))
0.0003	-5.623603	0.177916	-0.013527	CointEq(-1)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

توضح نتائج الجدول رقم 08 وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، خاصة وأن جميع المتغيرات معنوية عند مستوى 5%، هذا وتوضح النتائج أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند مستوى 5%، إذ قدرت قيمته بـ -0.0135 وهذا يعني أن انحراف قيمة نمو قطاع الصناعة في الجزائر عن قيمتها التوازنية في الفترة (t-1)، فإنه سيتم تعديلها في الفترة (t) بنسبة 1.052%.

الجدول 09: نتائج تقدير نموذج EUCM-ARDL في المدى الطويل.

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: LAVI				
Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 2, 1)				
Date: 22/12/21 Time: 20:23				
Sample: 1980 2020				
Included observations: 42				
Cointeq = LAVI - (-0.2573*LFDI + 0.2952*LWIS + 0.1500*LGFC - 0.0711*LTGS + 0.8171)				
Long Run Coefficients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0744	-2.017715	0.090714	-0.257319	LFDI
0.0000	9.710609	0.034574	0.295627	LWIS
0.1360	1.637343	0.026899	0.150041	LGFC
0.0808	-1.966386	0.045748	-0.071193	LTGS
0.0011	4.738943	0.264393	0.817150	C

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

بناء على النتائج المتحصل عليها من خلال تقدير نموذج UECM-ARDL فإنّ معادلة المدى الطويل لنموذج الدراسة تأخذ الصيغة التالية:

$$LAVI = 0.81 - 0.25LFDI + 0.29LWID + 0.15LGFC - 0.07LTGS$$

نلاحظ كذلك من خلال الجدول رقم 09 أن جميع المتغيرات ذات معنوية إحصائية عند مستوى 5% و 10% وأن نتائج الأجل القصير والأجل الطويل متشابهة من حيث الإشارة.

9.4. تحليل نتائج الدراسة القياسية من الناحية الاقتصادية:

تبين نتائج التقدير أن هناك أثر معنوي وسلبى لمتغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشر نمو الصناعة في الجزائر، وهذا ما يدل بأنه توجد علاقة عكسية بين هذين المتغيرين، حيث أن انخفاض معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% والموجه للصناعات النفطية سيساهم في الرفع من نمو الصناعة خارج قطاع المحروقات في الجزائر بنسبة 0.25%، هذه النتيجة لا تتوافق مع مضمون النظرية الاقتصادية، حيث أكدت جل الإسهامات النظرية في هذا الموضوع بأن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة له الأثر الإيجابي على نمو الصناعة لدى الدول خاصة المتقدمة، وهنا يتوجب تسليط الضوء على مدى قدرة البلد الاستفادة من مزايا هذا التدفق، وهذا ما توصلت إليه بعض التحليلات الفكرية الحديثة التي ركزت على تفسير العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو قطاع الصناعة خاصة خارج القطاعات المنجمية لدى الدول النامية، والتي غالباً ما تفقد القدرة على توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات الأخرى البعيدة عن ثروة الربيع المكتسب لديها، حيث تعجز عن توجيه تدفق الاستثمارات الأجنبية بطريقة متوازنة والأسوأ من ذلك قد تجد أغلب الدول النامية تمنح امتيازات للمستثمرين الأجانب للتوجه نحو القطاعات المزدهرة (القطاعات التي يزدهر الطلب على مخرجاتها في السوق الدولية دون أن يعكس هذا الازدهار قوة الآلة الإنتاجية المحلية كقطاع المحروقات والكثير من الصناعات الاستخراجية)، وهذا بدافع تعظيم مستوى استغلال هذه الثروات الريفية لديها، ولعل الجزائر من بين الدول التي تعتمد على قطاع المحروقات كقطاع ريعي يضمن لها إيرادات مالية جد معتبرة من العملة الصعبة وهي بذلك دائماً تولي هذا الجانب رعاية قصوى لتوجيه الاستثمارات الأجنبية اتجاهه وهو ما جعل الصناعات الأخرى تسجل أثر للطرد أو للمزاحمة (مزاحمة الصناعة الإستخراجية في القطاع المزدهر الصناعات خارج هذا القطاع) بالرغم

من توفر الكثير من المزايا النسبية فيها كانهخفاض تكلفة اليد العاملة وغيرها، فضلا عن هذا فإن عدم توفر جاذبية في المناخ الاستثماري المحلي، جعل نسبة التدفق محتشمة اتجاه الصناعات الأخرى خاصة مع تفشي ظاهرة الفساد والرشوة والتي اشتد قوامها في ظل تطبيق قاعدة الاستثمار الوطنية 49/51 من خلال إعطاء الأسبقية للطرف الجزائري في التسيير والقرار.

تبيّن نتائج التقدير بأنه هناك أثر ايجابي ومعنوي للمتغير المعبر عنه بحجم العمالة في القطاع الصناعي ومعدل نمو هذا القطاع نفسه في الجزائر، حيث أن ارتفاع حجم العمالة بنسبة 1% سيساهم في الرفع من معدل نمو قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة 0.29%، هذه النتيجة تتوافق مع مضمون النظرية الاقتصادية، حيث تفسر نمو الصناعات بعوامل الإنتاج التقليدية والمتنقلة في رأس المال والعمالة، هذه الأخيرة التي توجد بوفرة نسبية في الجزائر إلا أنها غير مستغلة بصفة ترقى إلى مستوى الفعالية، وهذا راجع إلى ضعف عنصر التأهيل والتدريب والذي يعتمد أساسا على انتقال الخبرات الأجنبية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة للارتفاع بأداء قطاع الصناعة خارج المحروقات.

تبيّن نتائج التقدير بأنه هناك أثر ايجابي ومعنوي أيضا لمتغير تراكم رأس المال الثابت والمتغير المعبر عن نمو قطاع الصناعة في الجزائر، حيث أن ارتفاع حجم رأس المال الثابت بنسبة 1% سيساهم في الرفع من معدل نمو قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة 0.15%، هذه النتيجة تتوافق مع مضمون النظرية الاقتصادية، حيث يعتبر رأس المال من عوامل الإنتاج التقليدية والتي تفسر نمو القطاعات الإنتاجية بما فيها الصناعة، إلا أن الجزائر من خلال برامجها التنموية تحاول توفير الأطر الملائمة لتمويل ومرافقة قطاع الصناعة لكن يبقى ذلك دائما بعيد عن مستوى الجدوى التامة، خاصة وأن غالب المؤسسات التي تنشط في قطاع الصناعة خارج المحروقات تم خلقها ضمن صيغ ANSEJ وANGEM وغيرها، والتي واجهت في الكثير من الحالات مشاكل تمويلية وقفت كهاجس أمامها للنمو والاستمرار في هذا القطاع الصناعي، إن لم نقل أن غياب الجدوى في توجيهه وخلق هذه المؤسسات المقاولاتية جعل أكثرها مجرد مؤسسة وهمية لا وجود لها على أرض الواقع.

تبيّن نتائج التقدير كذلك أن هناك أثر معنوي وسلبي لمتغير الإنفاق الحكومي على مؤشر نمو الصناعة في الجزائر، وهذا ما يدل بأنه توجد علاقة عكسية بين هذين المتغيرين على المدى البعيد، حيث أن انخفاض معدل الإنفاق العام بنسبة 1% وخاصة الموجه للصناعات النفطية سيساهم في الرفع من نمو الصناعة خارج المحروقات في الجزائر بنسبة 0.07%، هذه النتيجة تتوافق من شق مهم من إسهامات 'روبرت بارو' لتسعينيات القرن الماضي، حيث يشير إلى أثر مزاحمة دالة الإنتاج القطاع العمومي على دالة الإنتاج القطاع الخاص، والجزائر من الدول الرأسمالية والتي لازالت تسيير الكثير من الشؤون الاقتصادية وفق النمط الموجه ذو الطابع الاشتراكي، من خلال إبقائها على الكثير من المؤسسات العمومية والتي تشكل نوع من المنافسة غير المتكافئة على المستوى المحلي ما تجعل الدخول إلى تلك الصناعة أمر غير منطقي لدى الكثير من المتعاملين الاقتصاديين الخواص، وهو ما يؤثر على نمو القطاع الصناعي خاصة في مجال الصناعات المدعمة.

5. خاتمة:

تناولت هذه الدراسة تحليل وقياس أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية قطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة ما بين (1980-2020)، حيث يعتبر هذا الموضوع من بين أهم القضايا التي تكتسي أهمية بالغة ضمن سياسات الكثير من الدول، ولعل الجزائر من بين الدول التي سارعت إلى تبني الإصلاحات الاقتصادية والتي تفتح أمامها إمكانيات ترقية أداء قطاعاتها الإنتاجية من جهة، ولتستطيع الاندماج في الاقتصاد العالمي من جهة ثانية، وعليه فإنها بقيت تسعى لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتؤثر على نمو قطاع الصناعة خاصة خارج المحروقات قصد التحرر من تبعيتها المفرطة لهذا القطاع، هذا وفي سياق تحقيق أهداف الدراسة قمنا بالاعتماد على أهم الطرق الإحصائية في التقدير معتمدين على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL واختبار منهج الحدود Bounds test للكشف عن أشعة التكامل المشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، حيث توصلنا إلى وجود علاقة توازنية لمتغيرات النموذج على المدى الطويل وذات دلالة معنوية، كما خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- توصلنا إلى وجود علاقة عكسية بين مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر نمو قطاع الصناعة خارج المحروقات، هذه العلاقة تصف مدى ضعف الحكومات المتعاقبة في توجيه الاستثمار الأجنبي اتجاه الصناعات خارج المحروقات ما جعلها غير قادرة على تحقيق التنويع الاقتصادي ولا التحرر من تبعية الاقتصاد لقطاع المحروقات.
- أفضت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التفسيرية الأخرى والممثل في عوامل الإنتاج التقليدية لكل من رأس المال والعمالة بالإضافة إلى إجمالي الإنفاق الحكومي ومؤشر نمو قطاع الصناعة في الجزائر.
- أعطى معامل التحديد قوة تفسيرية عالية جدا لكل من مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا مؤشر إجمالي تركز رأس المال الثابت، بالإضافة لمؤشر قوة العمل الموظفة في قطاع الصناعة، ومؤشر إجمالي الإنفاق الحكومي في تفسير نمو قطاع الصناعة في الجزائر بنسبة تفوق 98%.

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن أن ندرج مجموعة من الاقتراحات فيما يلي:

- السعي لصياغة البرامج والسياسات الفعالة لتوجيه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعات الفعلية الحقيقية الموجهة للتصدير والكفيلة بتنويع الاقتصاد الجزائري فضلا عن تحرير تبعيته المفرطة لقطاع المحروقات.
- العمل بجد لتحسين مناخ الأعمال المحلي من خلال دعم الاستقرار الأمني للبلاد وكذا العمل على جعل القوانين والإجراءات مرنة تتوافق مع متطلبات جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- محاولة التقليل تدريجيا من أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي في مجال الاستثمار العمومي للاستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي.
- تهيئة المناطق الصناعية من خلالها إعطائها الطابع التنافسي لتشكل أقطاب تنافسية مشكلة من عناقيد صناعية كفيلة بكسر مكبلات الاقتصاد الوطني اتجاه الصناعات الاستخراجية.

- إعادة النظر في قاعدة الاستثمار 51 % / 49 % والتي بقيت تمثل المطب الأساسي الذي يقف أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجاه الجزائر بالمقارنة مع حجم تدفقها للدول الجارة كدولة تونس والمغرب.

5. قائمة المراجع:

E. Mahembe, Odhiambo. (2014). Foreign direct investment and economic growth: a theoretical framework. Journal of Governance and Regulation , Volume 03 ((02)).

Johansen, Søren. (1991). Estimation and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in Gaussian Vector Autoregressive Models. Econometrica , Volume 59, Issue 6.

Pravakar, Geethanjali, Ranjan. (2014). Foreign Direct Investment in South Asia Policy, Impact, Determinants and Challenges. Springer New Delhi Heidelberg New York Dordrecht London.

UNCTAD. (1999). word investment report :foreign direct investment and the challenge of development. Geneva and New York. 7.

<https://unctad.org/SearchCenter/Pages/Results.aspx>

<https://data.worldbank.org>

<http://www.andi.dz/index.php/ar/>

<https://www.bank-of-algeria.dz>

- جبار، شوقي. (2015). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

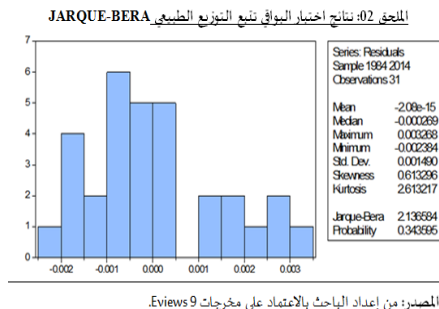
- صندوق النقد الدولي. (2009). دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الطبعة السادسة. واشنطن.

- ناجي بن حسين. (2009). تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية. (العدد 31). بلقاسم بن علال، مريم شعبي، (2021). واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تجريبية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 02، ص 106.

- رفيق نزارى، هارون الطاهر، (2016). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، ص 508.

6. ملحق:

الملحق 01: مصادر متغيرات الدراسة القياسية خلال الفترة 2020-1980.



variable	Data collection sources
Added value to the industry sector AVI	UNCTAD: https://unctad.org/SearchCenter/Pages/Results.aspx National Investment Development Agency: http://www.andi.dz/index.php/ar/
Foreign direct investment FDI	UNCTAD data base https://unctad.org/SearchCenter/Pages/results.aspx .
Workers in the industrial sector VIS	UNCTAD data base https://unctad.org/SearchCenter/Pages/results.aspx . https://data.worldbank.org
Gross fixed capital accumulation GFC	Statistics from the reports of the Algerian Central Bank: https://www.bank-of-algeria.dz Statistics on the National Bureau of Statistics: http://www.ons.dz
Total government spending TGS	UNCTAD data base https://unctad.org/SearchCenter/Pages/results.aspx

المصدر: من إعداد الباحث